الأمم المتحدة

A/77/447

الجمعية العامة

Distr.: General
6 December 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 22 من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فرانشيسكا **كاسار** (مالطة)

أولا - مقدمة

1 - بناءً على توصية المكتب، قرَّرت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والسبعين البند المعنون:

"القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

"(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)؛

"(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

"(ج) دور المرأة في التنمية؛

"(د) تنمية الموارد البشرية؛

"(هـ) القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

2 - وأجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة بشأن البند في جلستَيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة المعقودتين في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، واستمعت إلى عرض مشاريع مقترحات في إطار البند في جلستها الحادية والعشرين المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واتخذت إجراءً بشأن البند في جلساتها

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ستة أجزاء تحمل الرموز التالية: A/77/447، و A/77/447/Add.1، وA/77/447/Add.2، و A/77/447/Add.3، و A/77/447/Add.4، و A/77/447/Add.5.

091222 091222 22-27726 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والخامسة والعشرين، المعقودة في 21 و 22 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1]. ويوجَّه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها الثانية إلى الخامسة، والثامنة، المعقودة في 3 و 4 و 7 تشرين الأول/أكتوبر[2]. ويرد في إضافات هذا التقرير سردٌ لوقائع نظر اللجنة لاحقا في هذا البند.

3 - وللنظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

البند 22

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقريرَ الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/77/219)

البند 22 (أ)

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) (A/77/176)

البند 22 (ب)

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/77/138)

البند 22 (ج)

دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/77/243)

البند 22 (د)

تنمية الموارد البشرية

تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية (A/77/234)

البند 22 (هـ)

القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير الأمين العام عن القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/77/209)

(1) انظر A/C.2/77/SR.14 و A/C.2/77/SR.15 و A/C.2/77/SR.21 و A/C.2/77/SR.22 و A/C.2/77/SR.23 و A/C.2/77/SR.25.

(2) انظر A/C.2/77/SR.2 و A/C.2/77/SR.3 و A/C.2/77/SR.4 و A/C.2/77/SR.5 و A/C.2/77/SR.8.

4 - وفي الجلسة الرابعة عشرة المعقودة في 12 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى بيانات استهلالية أدلى بها كل من المديرة التنفيذية لمنظمة السياحة العالمية (عبر اتصال بالفيديو) (في إطار البند 22)؛ ومديرة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند الفرعي (أ))؛ والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (بيان مسجل مسبقا) (في إطار البند الفرعي (ب))؛ والمستشارة لشؤون السياسات في شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (في إطار البند الفرعي (ج))؛ ومديرة مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند الفرعي (د))؛ وكبير الاقتصاديين بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (عبر اتصال بالفيديو) (في إطار البند الفرعي (هـ)).

5 - وفي الجلسة الثانية والعشرين المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أدلت ممثلة غواتيمالا ببيان بشأن مشروع القرار المعنون "دور المرأة في التنمية" المقدم في إطار البند الفرعي (ج)[3].

6 - وفي الجلسة الثانية والعشرين أيضا، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة.

7 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت ممثلة الاتحاد الروسي ببيان بشأن مشاريع القرارات المعنونة "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)" المقدم في إطار البند الفرعي (أ)، و "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" المقدم في إطار البند الفرعي (ب)، و "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" المقدم في إطار البند الفرعي (هـ).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/77/L.15/Rev.1

8 - في الجلسة الثانية والعشرين المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عرض ممثل المغرب مشروع قرار بعنوان "تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة" (A/C.2/77/L.15/Rev.1)، مقدم من أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، جامايكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، سيراليون، طاجيكستان، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، مالطة، مدغشقر، المغرب، ملاوي، منغوليا، موريتانيا، النمسا، النيجر، اليابان، اليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إستونيا، وباراغواي، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركمانستان، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، ورومانيا، وزامبيا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسورينام، وسيشيل، وصربيا، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، وكوبا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وملديف، وموناكو، ونيبال، وهنغاريا، وهولندا.

(3) انظر A/C.2/77/SR.22.

9 - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/77/L.15/Rev.1 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

10 - وفي الجلسة نفسها أيضا، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إسواتيني، وألبانيا، وأوزبكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبحرين، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وقيرغيزستان، وكولومبيا، وليسوتو، ومقدونيا الشمالية، وميانمار، وناميبيا.

11 - وفي الجلسة الثانية والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/77/L.15/Rev.1 (انظر الفقرة 13).

12 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة إندونيسيا ببيان.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

13 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[1]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قراراتها 233/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 240/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 245/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 229/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وقراريها 173/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 223/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وقرارها 201/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وقرارها 214/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في وسط آسيا،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها 193/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية لعام 2017"، و 200/70 المؤرخ 22 كانون

(1) القرار 1/60.

الأول/ديسمبر 2015 و 223/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 المعنونين "المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة"،

وإذ تؤكد من جديد قراريها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومبادئه التوجيهية ومبادئه العامة، فضلا عن قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتكييف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[2]، اللذين اعتمدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وإلى أن هذا الأخير أبرز جملة أمور منها ضرورة تعزيز ودمج نُهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة، بالنظر إلى شدة الاعتماد في كثير من الأحيان على السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[3] وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه الكامل وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[4] التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الخاصة بها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[5]،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[6] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[7] وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[8] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) [9] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي

---

(2) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(3) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(5) القرار 256/71، المرفق.

(6) القرار 2/55.

(7) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(8) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(9) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[10] والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[11] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[12] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[13] والمقرر 11/12 المؤرخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2014 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة[14] والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"[15] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[16] وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النُظم الإيكولوجية 2021-2030[17] وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)[18]،

وإذ تؤكد أن الفقر مشكلة متعددة الأوجه تستلزم نهجا متكاملا متعدد الجوانب في التصدي لأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية على جميع المستويات،

وإذ تسلم بأن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، نشاط شامل لعدة قطاعات يمكن أن يسهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها تعزيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتسريع التغير نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وتعزيز الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية، والنهوض بالثقافات المحلية، وتحسين نوعية الحياة والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية الريفية وتهيئة ظروف معيشة أفضل لسكان الأرياف، بما في ذلك صغار المزارعين والمشتغلون بالزراعة الأسرية،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتشجيع السياحة البيئية والسياحة المستدامة في جميع أنحاء العالم،

وإذ تدرك أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال السياحة يهدفان إلى زيادة المكاسب الصافية التي تحققها الأنشطة الاقتصادية في رفع مستوى الرفاه، وذلك عن طريق تحسين استخدام الموارد والحد من تدهور النظم الإيكولوجية ومن التلوث، على امتداد سلسلة القيمة السياحية بأكملها، وأن من الممكن ضمان

(10) القرار 239/63، المرفق.

(11) القرار 303/63، المرفق.

(12) القرار 1/65.

(13) القرار 288/66، المرفق.

(14) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/DEC/XII/11.

(15) القرار 15/69، المرفق.

(16) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(17) القرار 284/73.

(18) القرار 73/72.

استدامة القطاع من خلال اتباع نهج شامل والتعاون بين الجهات الفاعلة العاملة على امتداد سلسلة القيمة، بدءا بالجهات التي تقدم الخدمات السياحية وانتهاء بالسياح ومرورا بالمجتمعات المحلية المجاورة،

وإذ تشير إلى اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[19]، وإذ تشير أيضا إلى تمديد ولايته حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2030 عملا بالقرار 202/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وإلى الإعلان عن بدء برنامج السياحة المستدامة لإطار السنوات العشر، وإذ تشجِّع على مواصلة تنفيذه من خلال مشاريع ومبادرات لبناء القدرات من أجل دعم السياحة المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزام الوارد في إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية، الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في كانكون، المكسيك، في يومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي اعتُبرت فيه السياحة عاملا مؤثرا من عوامل التغيير بإمكانه أن يسهم بشكل مباشر في حفظ المناطق والموائل الحساسة من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة، ومن خلال التوعية بأهمية التنوع البيولوجي[20]،

وإذ ترحب باعتماد أول ميثاق أفريقي للسياحة المستدامة والمسؤولة في اجتماع وزراء السياحة الأفارقة الذي عُقد في مراكش، المغرب، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والذي يحدد الطريق إلى الأمام لتطبيق مبادئ الاستدامة والمساءلة في قطاع السياحة في أفريقيا،

وإذ تحيط علما بإعلان غلاسكو بشأن العمل المناخي في مجال السياحة ومبادرة الحد من المواد البلاستيكية وبدورهما في الإسراع بوتيرة بالعمل المناخي والدفع قدما بقطاع السياحة على مسار النمو الاقتصادي المطّرد والمستدام والقادر على الصمود،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتّخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

---

(19) A/CONF.216/5، المرفق.

(20) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/13/24.

وإذ ترحب بانعقاد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياحة بشأن موضوع "وضع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود في صميم الانتعاش الشامل"، بدعوة من رئيس الجمعية العامة في أيار/مايو 2022، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، بوصفها معلما هاما للعمل من أجل اتباع نهج متضافر بشأن السياحة على أعلى مستوى، داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن السياحة هي من أشد القطاعات الاقتصادية تضرراً من جائحة كوفيد-19، وتشدد على أن التحديات الناجمة تتطلب حلولاً شاملة وتعاوناً دولياً يسهم في تعزيز ما يلزم من سياسات ودعم مالي للحفاظ على مصادر العيش المعتمدة على ذلك القطاع، والحد من مظاهر التفاوت، واستئصال شأفة الفقر، وحماية فوائد السياحة، بما في ذلك السياحة الساحلية، من أجل تشجيع نموذج سياحي أكثر استدامة يقوم على الإدماج الاجتماعي وحفظ البيئة وحمايتها مع إعطاء الأولوية لمسائل السلامة والصحة العامة والتصدي لآثار كوفيد-19 على التنمية المستدامة، وإذ تحيط علما بموجز الأمين العام السياساتي المعنون "كوفيد-19 وتحويل القطاع السياحة"، وتوصيات منظمة السياحة العالمية والمبادرات المتخذة حتى الآن[21]، وإذ تدعو إلى تحقيق انتعاش مستدام وشامل ومرن لقطاع السياحة من تبعات كوفيد-19 يقوم على مبدأ إعادة البناء على نحو أفضل،

وإذ ترحب بالتقرير الصادر بشأن اليوم العالمي للسياحة لعام 2022، المعنون "تصوّر جديد للسياحة: من الأزمة إلى إحداث التحوّل"، الذي أُطلق في بالي، إندونيسيا، في 27 أيلول/سبتمبر 2022، والذي يرسم مخططا لعمل منظمة السياحة العالمية على صعيد توحيد القطاع في مواجهة الأزمات، وقيادة استجابة السياحة، وإرساء الأسس لمستقبل أكثر شمولا وقدرة على الصمود، والذي يتضمن تحديثات عن العمل المضطلع به في كل منطقة إقليمية في العالم، وكذلك في المجالات الرئيسية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والاستدامة والعمل المناخي، والحوكمة والاستثمارات والابتكار في مجال السياحة، وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي الأول لسياحة الشباب، الذي عُقد في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2020 في سورينتو، إيطاليا، لتشجيع مشاركة الشباب بنشاط في تطوير السياحة المستدامة،

وإذ تحيط علما بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز السياحة المستدامة، بما فيها السياحة الإيكولوجية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة على النحو المبين في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للسياحة، وإذ تشدد على أهمية أن يصبح القطاع أكثر استدامة ومرونة واستفادةً من التكنولوجيات الرقمية وأقرب منالا،

وإذ تشدد على أن إعادة بناء السياحة بعد الاختلال الناجم عن جائحة كوفيد-19 فرصةٌ لإحداث التحول، مع التركيز على الاستفادة من أثرها على الوجهات السياحية، وتعزيز النماذج المجتمعية، وبناء مجتمعات محلية ومنشآت أعمال أكثر استدامةً وقدرةً على الصمود وشمولاً من خلال الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات في السفر المستدام والبنية التحتية المستدامة، والتدريب الموجَّه، وتنمية الموارد البشرية،

(21) المبادئ التوجيهية العالمية لاستئناف النشاط السياحي، ومبادرة "دعم فرص العمل والاقتصادات من خلال السفر والسياحة"، وحزمة المساعدة التقنية لانتعاش السياحة من آثار جائحة كوفيد-19، ورؤية الكوكب الأوحد لتحقيق الانتعاش المسؤول لقطاع السياحة.

1 - ***ترحب*** بتقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية الذي أحاله الأمين العام للأمم المتحدة[22]؛

2 - ***تسلم*** بأن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، تمثل محركاً هاماً للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والثقافية، ولإيجاد فرص العمل الكريم ومباشرة الأعمال الحرة للجميع، وبأنه يمكنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على صعد سبل العيش وتوليد الدخل والتعليم، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، ويمكنها أن تسهم بالتالي في مكافحة الفقر والجوع، وبأنه يمكنها أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

3 - ***تسلم أيضا*** بأن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، لها من المقومات ما يمكنها من القضاء على الفقر بتحسين سبل العيش الاقتصادية في المجتمعات المحلية وتوليد الموارد اللازمة لبرامج ومشاريع التنمية المجتمعية وخلق فرص العمل؛

4 - ***تشجع*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني على وضع رفاه الأجيال الحالية والمقبلة في صميم عملية التعافي، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة عبر حلقات سلسلة القيمة السياحية، مع مواءمة إجراءات التعافي مع احتياجات البشر والكوكب ومتطلبات تحقيق الازدهار للتعجيل بإحداث التحول إلى مسار سياحي مستدام وخفيض الكربون وشامل اجتماعيا؛

5 - ***تشجع أيضا*** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص على دعم إيجاد أوجه تآزر طويلة الأمد بين الصحة العامة والسياحة، ليس فقط من أجل القدرة التنافسية لقطاع السياحة، بل أيضا كحاجز طبيعي أمام الجوائح في المستقبل؛

6 - ***تسلم*** بأهمية التدابير المالية الداعمة من أجل حماية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والعمالة في القطاع، أثناء أزمة كوفيد-19 وبعدها، على أن تشمل تدابير الاستثمار والتمويل، وتعزّز الحوكمة والقدرة الإدارية، وتدعم خلق فرص العمل الكريم ومباشرة الأعمال الحرة والإبداع والابتكار للجميع، مما يولّد زخما جديدا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة حجم الفرص المتاحة، بما في ذلك للنساء والشباب، وتسخّر التكنولوجيا الرقمية والابتكار، وتعزّز التدريب وبناء القدرات البشرية، من أجل نجاح تعافي قطاع السياحة وإكسابه القدرة على الصمود؛

7 - ***تشدد*** على ضرورة تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي توفرها السياحة المستدامة، بما في ذلك أنشطة السياحة البيئية، في جميع البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل؛

8 - ***تشدد أيضا*** على أن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، وبخاصة في حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستغلالهما على نحو مستدام، ويمكن أن تحسن صحة ورفاه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، ويمكن أن تتيح فرصاً كبيرة للحفاظ على التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام و/أو لحماية المناطق

(22) A/77/219.

الطبيعية عن طريق تشجيع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان المضيفة والسياح على حد سواء على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي واحترامه؛

9 - ***تؤكد*** ضرورة إيلاء الاعتبار الكامل، لدى وضع السياسات في مجال السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، لثقافات وتقاليد ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بجميع جوانبها، بما في ذلك ما يخص منها النساء والشباب، واحترامها وتعزيزها، حسب الاقتضاء، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار وجميع العمليات السياحية التي تؤثر فيها، وضرورة ضمان الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة لدى إدماج معارفها وتراثها وقيمها في السياحة المستدامة، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، حسب الاقتضاء؛

10 - ***تلاحظ*** أن الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية يدعو، في تقريره، الدول الأعضاء والوكالات الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة إلى تعميم حفظ التنوع البيولوجي في قطاع السياحة وفي خطط واستراتيجيات تغير المناخ، مع مزج العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نُهج التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على الخدمات ذات الصلة التي تقدمها النظم الإيكولوجية؛

11- ***تشدد***، في هذا الصدد، على أهمية وضع سياسات ومبادئ توجيهية وأنظمة ملائمة وإنشاء مؤسسات مناسبة، على الصعيد الوطني، عند الضرورة، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية، لتشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، ودعمها، والتقليل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية يمكن أن تنشأ؛

12 - ***تدعو*** الدول الأعضاء إلى تعزيز سياسة الاتساق المؤسسي الداعمة لآليات ومبادرات تمويل برامج ومشاريع القضاء على الفقر، بما في ذلك مبادرات المنظمات المجتمعية وكيانات القطاع الخاص البالغة الصغر والصغيرة؛

13 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على استخدام السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، وكذلك السياحة الثقافية والريفية، كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية وتعميم الخدمات المالية، وعلى التمكين من إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، وتشجيع تعبئة الموارد المحلية، وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع، بما يشمل حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستغلالهما على نحو مستدام والنهوض بالاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة في السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، وفقا لسياساتها الإنمائية وتشريعاتها الوطنية، بما قد يشمل تشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها على الصمود وإضفاء الصبغة الرسمية عليها، وتشجيع التعاونيات وتسهيل الحصول على التمويل عن طريق الخدمات المالية المتاحة للجميع، بما في ذلك مبادرات منح الائتمانات البالغة الصغر للفئات الفقيرة والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية في جميع المناطق، ومنها المناطق الريفية؛

14 - ***تشجع*** على تطوير البنية التحتية السياحية وتشجيع التنويع السياحي، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على نحو يعزز إيجاد فرص العمل للمجتمعات المحلية، والحفاظ على أسلوب حياتها وثقافتها وتراثها، والنهوض بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو في الوقت نفسه الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والتراث الاجتماعي والثقافي للوِجهات السياحية؛

15 - ***تشجع*** الحكومات والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على دعم تنسيق أطر تنمية السياحة المستدامة الإقليمية و/أو الدولية حسب الاقتضاء، في سبيل مساعدة البلدان في النهوض بالسياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة؛

16 - ***تشدد*** على أهمية ضمان إدارة مسؤولة للموارد ومعالجة الآثار السلبية للسياحة غير المتوازنة واحترام القدرات البيئية والاجتماعية - الثقافية وإجراء تقييم للأثر البيئي بما لا يرتب التزامات إضافية من حيث التكاليف، وفقا للتشريعات الوطنية، لتطوير السياحة المستدامة، بما في ذلك فرص السياحة البيئية؛

17 - ***تؤكد*** الحاجة إلى ضمان إدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع السياحة، بوسائل منها تحديد واعتماد نُهج التخطيط السياحي الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد؛

18 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على استخدام "منبر السياحة من أجل أهداف التنمية المستدامة" الذي أُعلن عن بدئه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 باعتباره أداةً للشراكة تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة للسياحة وبمساهماتها في أهداف التنمية المستدامة؛

19 - ***تشدد*** على الحاجة إلى تشجيع تنمية السياحة القادرة على الصمود للتعامل مع الصدمات، مع مراعاة قابلية قطاع السياحة للتضرر بحالات الطوارئ، وتدعو الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وطنية لأغراض إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصدمات، بسبل منها التعاون بين القطاعين العام والخاص وتنويع الأنشطة والمنتجات؛

20 - ***تشدد*** على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة في سياق السياحة المستدامة، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، لضمان تمكين المرأة على نحو تام، بما في ذلك مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار في جميع المجالات؛

21 - ***تشدد أيضا*** على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة في سياق السياحة المستدامة، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، للإسهام في كفالة مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن على قدم المساواة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار في جميع المجالات وللنهوض بالتمكين الاقتصادي الفعال، بسبل منها التعاون الدولي، للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، في مجال السياحة المستدامة، بما فيها أنشطة السياحة البيئية، بوسائل تتمثل أساسا في إيجاد فرص العمل الكريم وتوليد الدخل؛

22 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع، في سياق أهداف التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، كأداة يمكن أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع وضمان الاستدامة البيئية، وأن تدعم جهود البلدان النامية وسياساتها في هذا المجال؛

23 - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى الترحيب بالفرص العديدة التي يتيحها التحول الرقمي الجديد في قطاع السياحة، وتهيب من ثم بها أن تشجع الحلول الذكية التي تدرج المعارف المستمدة من مصادر البيانات التقليدية وغير التقليدية، وأن تدعم أنشطة بناء القدرات ذات الصلة

وتضمن المشاركة الطويلة الأجل للمجتمعات المحلية والتعزيز العام لنهج التنمية السياحية المستدامة الأكثر شمولا والمستند إلى الأدلة؛

24 - ***تهيب*** بالكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الجهات صاحبة المصلحة في مجال السياحة على جميع المستويات في الجهود التي تبذلها لاكتساب واستعمال الخبرة اللازمة لتحقيق التحول الرقمي لأعمالها التجارية ووجهاتها السياحية ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز البيانات المتاحة بعناصر مكانية ذات إسناد جغرافي لتوليد معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب في مجال السياحة؛

25 - ***تسلم*** بأهمية الاستثمار في التعليم والتدريب مع التركيز على المسائل التي تخص السياحة على وجه التحديد، من أجل تعزيز القدرة على المنافسة، وتشجع المؤسسات الإقليمية والدولية على توفير دعم كاف للبرامج والمشاريع المتعلقة بالسياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، آخذة في الحسبان الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لهذه الأنشطة؛

26 - ***تدعو*** الوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة السياحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، والمساعدة، حسب الاقتضاء، في تعزيز الأطر التشريعية أو السياساتية المتعلقة بالسياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، ومنها الأطر المتصلة بحماية البيئة وحفظ التراث الطبيعي والثقافي؛

27 - ***تدعو*** الوكالات المتخصصة ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات، بناء على طلبها وحسب الاقتضاء، في تحديد احتياجات وفرص تحسين إسهام السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، في القضاء على الفقر، بسبل منها تأمين فوائد للمجتمع المحلي الأوسع من السياحة المستدامة، بما في ذلك أنشطة السياحة البيئية، باعتبارها خيارا مجديا ومستداما من خيارات التنمية الاقتصادية؛

28 - ***تشجع*** الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى، في حدود ولاياتها ومواردها، والقطاعين العام والخاص وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على إعداد مواد للتوعية تتمثل أهدافها في التنمية المحلية، وتمكين النساء والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وتشجيع الشباب على الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، وحماية المعارف التقليدية والأشكال التقليدية للتعبير الثقافي من أجل كفالة استدامة قطاع السياحة ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد؛

29 - ***تدعو*** الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب وحسب الاقتضاء، للمساعدة في بناء قدرات المجتمعات المحلية، ومنظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات والمشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال السياحة المستدامة، بما في ذلك أنشطة السياحة البيئية، في مجالات منها التسويق والاستطلاع السوقي للمنتجات؛

30 - ***تسلم*** بدور التعاون بين بلدان الشمال والجنوب في تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من أوجه عدم المساواة وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية، وتسلّم أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كعنصرين مكملين للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لهما من المقومات ما يمكنهما من تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية؛

31 - ***تدعو*** الحكومات والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة إلى النظر في الانضمام إلى إطار الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية كوسيلة للنهوض بالسياحة المستدامة من النواحي الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك السياحة البيئية، ودعم وضع سياسات أكثر استنارة في مجال السياحة المستدامة في شتى أنحاء العالم، وذلك أساسا من خلال تحديد أفضل الممارسات ونشرها وإذكاء الوعي وبناء القدرات في مجال الاستدامة لدى الجهات السياحية المعنية؛

32 - ***تدعو*** إلى الدعم والمشاركة من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما منظمة السياحة العالمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لضمان عمليات شاملة للجميع عند وضع خطط التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 والتدابير السياساتية الرامية إلى مواجهتها، ابتغاء تعزيز السياحة المستدامة بوصفها عنصر تمكينٍ في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، وتلبية احتياجات السكان والمؤسسات التجارية، ولا سيما منها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل السياحة مصدر دخلها الرئيس، وذلك لتنويع مهاراتها وقاعدة زبائنها ومصادر إيراداتها، بسبل من بينها ضخ ما يكفي من الاستثمارات في برامج تنمية المهارات والتدريب، وإمكانية الاستفادة من العلم والتكنولوجيا، وتشجيع حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستخدامهما على نحو مستدام، وتعزيز النهج التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وكفالة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالابتكار في مجال السياحة صوب تحقيق الاستدامة، ويمكن أن يفضي، إلى جانب التخفيف من آثارها المناخية والبيئية، إلى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الشحيحة وللنظم الإيكولوجية الهشة، وتهيب بجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تأخذ بعين الاعتبار أن قدرة السياحة على الصمود تتوقف على قدرة القطاع على تحقيق التوازن بين احتياجات الناس والكوكب من أجل تحقيق الرخاء؛

33 - ***تقر*** بأن التصدي للتحديات، مثل تعزيز تدابير الصحة والنظافة الصحية لزيادة سلامة المسافرين وثقتهم وتعزيز السفر الآمن عبر الحدود، لا يزال يكتسي أهمية، وتدعو إلى تعزيز الوعي العام بالدور الهام للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود في التنمية المستدامة لأي بلد وبالحاجة إلى بناء مجتمعات محلية ومؤسسات أعمال أكثر مرونة وشمولا؛

34 - ***تشجع*** على تنظيم المزيد من المناسبات المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن السياحة، تُعقد، كما في عام 2022، بدعوة رئيس الجمعية العامة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، لتكون منبرا منتظما للتشاور بشأن السياحة في منظومة الأمم المتحدة، للبناء على العمل الذي بدأ بالفعل، بغية المضي قدما نحو اتباع نهج متضافر بشأن السياحة على أعلى مستوى وتعظيم مساهمتها في خطة الاستدامة؛

35 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن توصيات بشأن سبل ووسائل تعزيز السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، باعتبارها أداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، مع مراعاة التقارير ذات الصلة التي تعدها منظمة السياحة العالمية في هذا المجال، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.